مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١)

قضية الأصلية والفرعية في الدرس النحوى

إعداد

د / شريف إبراهيم الجمل

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

كلية التربية – جامعة طنطا

السنة ٢٤ العدد (٩٣) ابريل ٢٠١٣م

http : // Art menofia . edu. eg *** E- maii: rgfa2012@ Gmaii.com

ضوئيا بـ CamScanner

قضية الأصلية والفرعية فـــى الـــدرس النحـــوى

الدكتـــــــور/ شريف إبراهيم الجمل

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

كلية التربية – جامعة طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانـــا محمـــد، وعلى آله وصحبه وجده أبى الأنبياء إبراهيم، وبعد.

فإن ظاهرة الأصلية والفرعية من الظواهر المهمة فى العربية، ولايجب عدها ضرباً من الجدل، إذ إن تلك الظـــاهرة تحـــوى تحتهـــا العديـــد مـــن الموضوعات الدقيقة ومن أهمها "العلامة". وقد تعرض النحاة خلالها للحديث عن "التذكير والتأنيث" و"النكرة والمعرفة" و"المفرد والجمع" و"الاسم والفعـــل" بين الأصل والفرع، وخلال هذا الحديث أشاروا إلى بعض الأمـــور الدقيقـــة التي يمكن أن تكون "قواعد" وذلك نحو أنه "لا يجب أن يكون الفـــرع أوســـع تصرفاً من أصله" وأن "الفرع ينحط أبداً عن درجة الأصل" كما أشاروا إلـــى ما اعتبروه (أم) الباب الذى يدرسونه، فالألف مثلاً هى "أصل باب الاستفهام".

ويهدف البحث إلى تقديم قضايا الأصلية والفرعية عند النحاة، مع بيان "كيفية" أداء تلك القضايا لوجود التقدير فى الجملة العربية، ثم موقـــف علـــم اللغة الحديث من مبحث الأصلية والفرعية بصفة عامة.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي/ التاريخي.

هذا، وقد قسمت البحث بعد المقدمة إلى تمهيد وستة فصول، هي:

الفصل الأول: العلامة Mark ودورها فى التحليل النحوى للجملة.

الفصل الثانى: التذكير والتأنيث.

الفصل الثالث: النكرة والمعرفة.

الفصل الرابع: المفرد والجمع.

الفصل الخامس: الاسم والفعل.

الفصل السادس: الأصل والفرع فى الأبواب النحوية والصرفية.

ثم كانت الخاتمة، وفيها عرضت لأهم النتائج البحث. وألحقت به قائمة المصادر والمراجع التى استعنت بها.

وبعد.

فهذه محاولة قمت بها جاداً مخلصاً؛ فإن كانت نافعة فبها ونعمت وإن كانت الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم (التوبة/١٠٥)

د. شريف الجمل

CamScanner ضوئيا بـ

المقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، أجمعين،

وبعد.

فالأصل والفرع من المصطلحات الأصيلة فى الدرس النحوى، فهما من مصطلحات سيبويه التى وردت فى الصفحات الأولى من (الكتاب)، وفيما بعدها، للإشارة إلى وجود أصل وفرع فى بعض أبواب النحو، فالنكرة أصل والمعرفة فرع، والمفرد أصل للجمع، والمذكر أصل للمؤنث، وقد اعتمد النحاة على بعض أبواب الصرف فى معرفة أصول الكلمات؛ لذلك قرروا أن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها. وهذا ما دفعنى إلى اختيار دراسة هذا الموضوع.

ويهدف البحث إلى تقديم قضايا الأصلية والفرعية عند النحاة، مع بيان "كيفية" أداء تلك القضايا لوجود التقدير فى الجملة العربية، ثم موقف علم اللغة الحديث من مبحث الأصلية والفرعية بصفة عامة.

إن المشتغلين بدراسات (علم اللغة التحويلى) Transformational linguistics قد اهتموا بظاهرة الأصلية والفرعية؛ خاصة فى بحثهم للألفاظ (ذات العلامة) marked وتلك التى بلا علامة unmarked وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هى الأصل،وهى أكثر دوراناً فى الاستعمال، وأكثر تجرداً، ومن ثم أقرب إلى (البنية العميقة) deep structure.

وإذا كان المشتغلون بعلم اللغة التحويلى قد اهتموا بظاهرة الأصلية والفرعية؛ فإن السابقين عليهم من أصحاب (علم اللغة الوصفى) descriptive linguistics كانوا يرون فى ذلك بحثاً ميتافيزيقياً، لا يعتمد على مبدأ علمى سليم، غير أن المنهج التحويلى رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية فى فهم البنية العميقة، وتحولها إلى (بنية السطح) Surface Structure.

ضوئيا بـ CamScanner

ويعتمد البحث على المنهج الوصفى Descriptive Method فضلاً عن المنهج التاريخى Historical Method.

هذا، وقد قسمت البحث، بعد المقدمة إلى تمهيد، وستة فصول، هى:

الفصل الأول: العلامة Mark ودورها فى التحليل النحوى للجملة.

الفصل الثانى: التذكير والتأنيث.

الفصل الثالث: النكرة والمعرفة.

الفصل الرابع: المفرد والجمع.

الفصل الخامس: الاسم والفعل.

الفصل السادس: الأصل والفرع فى الأبواب النحوية والصرفية.

ثم الخاتمة؛ وفيها عرضت لأهم نتائج البحث. وألحقت به قائمة المصادر والمراجع التى استعنت بها.

وبعد،

فهذه محاولة قمت بها جاداً مخلصاً؛ فإن كانت نافعة فبها ونعمت وإن كانت الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل/١٩)

د. شريف الجمل

CamScanner

التمهيد

شغل "نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث فى قضية الأصلية والفرعيـة، فقرروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها؛ وهكذا"(١).

الأصل والفرع من المصطلحات "الأصيلة فى الدرس النحوى، فهمـاً مـن مصطلحات سيبويه التى دارت فى كتابه، ثم انتقلت إلى الجيل التالى مـن النحـاة، حاملة المفهوم نفسه، والمفهوم الذى نعنيه هنا أن هذا النحوى الكبير قد توقف أمام بعض القضايا التى تعنى شيئاً مخالفاً لما تعنيه بعض القضايا الأخـرى، ورأى أن تلك القضايا هى الأصل، وسواها فرع عنها، ومن هنا فقد رأى أن النكرة أصـل، والمعرفة فرع، والتنكير- كما هو معروف- عكس التعريف، وذلـك مـن حيـث الدلالة. ورأى أن التنكير أصل، والتأنيث فرع، لأن الأول لا يحتاج إلى علامـة، والثانى يحتاج إلى علامة، وما لا يحتاج إلى علامة أصل قائم بذاته، والتذكير أيضاً عكس التأنيث من حيث الدلالة والجنس النحوى. وهكذا نجد عند سـيبويه قـضايا دقيقة من حيث المعالجة النحوية تندرج تحت مصطلحى "الأصل" و"الفرع" "(٢).

وكان الوصفيون يرون فى ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبـدأ علمـى سليم. "غير أن المنهج التحويلى رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية فى فهم "البنية العميقة" وتحولها إلى "بنية السطح". وفى العربية مـثلاً لا نـستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف (أصل) الألف فيهما، ولا نـستطيع أيـضاً أن نغفل عن أن الطاء فى (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء، وإنما أصـلها (تـاء). وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفى المحض عند حد وصف الظـاهرة "كمـا هى" دون أن يجد تفسيراً لها، ومن هذا التفسير البحث عن "الأصل" "(٣).

---

(١) د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، ص١٤٣ وما بعدها.

(٢) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، ص٢٥٥.

(٣) انظر: د. داود عبده، أبحاث فى اللغة العربية، ص٩-٢٠.

وقد "عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ "ذات العلامة" marked، وتلك التي بلا علامة unmarked، وقرروا أن الألفاظ "غير المعلمة" هي الأصل وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر "تجرداً" ومن ثم أقرب إلى "البنية العميقة"، فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلاً غير معلم (Jump- love) بينما الماضي تلحقه علامة (ed-)- Jumped, loved. والمفرد غير معلم (boy- book)، والجمع تلحقه علامة (s)- boys, books وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل والجمع فرع"[1].

وفيما يلي فصول البحث:

(1) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٤

الفصل الأول

العلامة Mark ودورها فى التحليل النحوى للجملة

توطئة:

"العلامة" من المصطلحات الأصيلة فى الدرس النحوى عند العرب القدماء؛ فقد أشار إليها (سيبويه) فى الصفحات الأولى من كتابه، وعالج بعض الموضوعات النحوية اعتماداً على العلامة، بل إنه عد الضمائر مجموعة من العلامات التى يدل كل منها على "معلم" بعينه. وقد اهتم الجيل التالى لسيبويه بالعلامة، وأكثر النحويون من استخدامها والإشارة إليها، حتى إننا نستطيع أن نقول- تجاوزاً- إن النحو العربى هو "علم العلامات".

ولكن ما المقصود بالعلامة فى النحو العربى؟ إن العلامات هى "الملامح المميزة" التى تلحق الصيغة أو الكلمة أو الجملة، وتؤدى إلى إضافة بعض المعانى اللغوية: الصوتية والتركيبية والدلالية؛ فهناك فرق بين "رجل والرجل" و"كتاب" و"كتاب النحو" و"قائم" و"قائمة" وهذا الفرق يرد إلى العلامات: الألف واللام، والتنوين، والهاء.

ولم يقدم النحاة القدماء تعريفاً للعلامة، وإنما قارنوا بينها وبين "الحد" من حيث دلالة كل منهما؛ فإن دلالة العلامة دلالة خاصة، ودلالة "الحد" دلالة عامة، وذلك أنك إذا قلت: "الرجل، دلت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً، والحد يدل على ضروب الأسماء كلها. والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك: كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك: كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم، فهذا مطرد فى كل ما تدخله هذه الأدوات ولا ينعكس فيقال: كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم؛ لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام، وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء نحو: أين وكيف ومن، لا تدخل

CamScanner ضوئيا بـ

الألف واللام شيئاً من ذلك، وهى مع ذلك أسماء"[٥]. و"العلامة تكون بالأمور اللازمة، والحد بالأمور الذاتية، والفرق بين الذاتى واللازم أن الذاتى لا تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه فى الذهن لبطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك. ألا ترى أنا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل، وليس كذلك العلامات من نحو: قد والسين وسوف، فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح فى فعليتها. ألا ترى أن فعل الأمر والنهى لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما، وهما مع ذلك أفعال"[٦].

يختلف مفهوم، العلامة وتعريفها بين العلماء فى العصر الحديث حسب اهتماماتهم وتخصصاتهم، ومن التعريفات الشاملة لها ذلك الذى وضعه تى. سى. بيرس peirce؛ لذلك يقولون إن أى بحث منهجى للعلامة ينطلق من هذا التعريف؛ لأنه لم يقصر العلامة على نطاق اللغة، وإنما جعلها شاملة. يقول: "العلامة أو المصورة representamen هى شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما بصفة ما؛ أى إنها تخلق فى عقل ذلك الشخص علامة معادلة أو ربما أكثر تطوراً، وهذه العلامة التى تخلقها أسميها مفسرة interpretant للعلامة الأولى. إن العلامة تنوب عن شيء ما، وهذا الشيء هو موضوعها object، وهى لا تنوب عن هذا الموضوع من كل الوجهات، بل بالرجوع إلى نوع من الفكرة التى سميتها ركيزة ground المصورة"[٧].

ويعد (سوسير) Saussure أحد مؤسسى علم العلامات. فالعلامة عنده هى نتاج عملية نفسية[٨].

ولا نريد الخوض فى تقديم التعريفات المختلفة للعلامة عن المحدثين، وإنما نشير إلى أننا نهتم بما درسه التحويليون خلال مصطلحى marked "معلم"

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٢٤.
(٦) السابق، ٧/٣.
(٧) انظر: نصر أبوزيد وسيزا قاسم، أنظمة العلامات فى اللغة والأدب والثقافة، ص٢٦.
(٨) Course in general linguistics, P. 65.

unmarked "غير معلم"، وهو ما درسه النحاة العرب خلال ظـاهرة "الأصـلية والفرعية".

واهتم التحويليون بالعلامة من جانب آخر حين تحدثوا عن "صناعة المعجم" وبيان الطريقة الدقيقة بصياغة "المداخل المعجمية" lexical entry ويرون أن هذه المداخل يجب أن تحتوى على مجموعة من العلامات هى:

(١) العلامات الصوتية.

(٢) العلامات التركيبية.

(٣) العلامات الدلالية.

واستخدم اللغويون بعض الرموز التى تستخدم فى معالجة المداخل المعجمية الخاصة بالكلمات؛ فمن الرموز التى تستخدم لبيان "الجنس" (المـذكر والمؤنـث)- مثلاً- ما نجده فيما يلى:

1- ± Human
2- ± Female
3- ± Physical object

ومن هنا فالمدخل المعجمى لكلمة Woman يحتوى على العلامتين الـدالتين على أنه Human, Female والمدخل لكلمة rock يحتوى على علامـة واحـدة خاصة بأنه Human[٩]. من أجل هذا كله اهتم اللغويـون بـــ "ملامـح الاسـم" Features of the Noun ودرسوه خلال بعض العلامات التى تعد ملامح علـى صفات بعينها[١٠]. ومن أمثلة ذلك عرضهم لحروف الجر الخاصة بالأسـماء فـى المعجم ومعانيها واستعمالاتها، بل يرون أن أى معجم يجب عليه العرض لها مـع الأسماء[١١].

---

(١) Grinder and Elgin, Guide to Transformational grammars, P.112.

(١٠) Roderick and Rosenbaum, An introduction to transformational grammars, 1/39-43.

(١١) Miller, Modern English Syntax, P. 96.

لقد انتشرت "العلامة" فى العصر الحديث انتشاراً واسعاً، واستخدمها الباحثون والدارسون فى أعمالهم العلمية حسب تخصصاتهم وما بين تلك التخصصات من اختلاف، فهى تستخدم فى اللغة والأدب والثقافة وسواها، وأصبحت تستخدم كذلك فى "الإعلانات التجارية" ومن العبارات الشائعة قولهم "علامة الجودة" ولها مفهوم معين فى بعض البلاد العربية بين الطلاب، فإذا سألك الطالب عن علامته التى حصل عليها، فهو يقصد بذلك درجته فى الاختبار، والعلامة هنا بمنزلة المؤشر الذى يدل على حالته العلمية. وللعلامة رواج خاص لدى رجال المرور.

بقى أن نشير إلى أننا نهتم- فى هذا الفصل- بدراسة العلامة فى النحو العربى بمفهومها لدى النحويين حين يتحدثون عن "المعلم" marked وغير المعلم "unmarked"، مع إضافة ما يتناسب مع طبيعة التركيب النحوى للجملة العربية. ونشير أيضاً إلى أننا نتعامل مع النصوص التى ورد فيها المصطلح حسب دون سواها، ونبدأ بعلامات أقسام الكلمة.

قسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وحاولوا "أن يضعوا لكل قسم من تلك الأقسام الثلاثة "علامات" تميزه عن سواه، ومن هنا وجدنا علامات للاسم وعلامات للفعل، وعلامات للحرف، وكلها تعطى الباحث الفرصة لكى يتعرف على نوع الكلمة التى أمامه، وتحت أى قسم تندرج"(١٢).

أولاً: علامات الاسم:

وأما "علامة (الاسم) فتنقسم قسمين: لفظية ومعنوية، فاللفظية إما أن تلحقه فى أوله او فى حشوه أو فى آخره.

فالتى تلحق من أوله كالألف واللام اللتين للتعريف كقولك: رجل والرجل، وغلام والغلام، وكحروف الجر وهى نحو من وإلى وعن وعلى. تقول: من زيد إلى عمرو وعن زيد وعلى زيد.

(١٢) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٥٦.

CamScanner ضوئيا بـ

وأما العلامة التى تلحقه فى حشوه فنحو ياء التصغير كقولك: رجل ورُجيل، ودرهم ودُريهم...

وأما ما يلحقه آخرا فنحو التنوين فى قولك: رجل، وفرس..

ومن خواصه (الاسم) اللفظية اللاحقة آخره ألف التثنية وواو الجمع فى مثل قولك: الزيدان والزيدون، والياء الواقعة موقعهما فى مثل الزيدين والزيدين.

ومن خواصه الإضافة، وهو أن يضاف أو يضاف إليه كقولك: غلام زيد... ومن خواصه أن يوصف كقولك: الرجل الظريف، أو يضمر كقولك: زيد مررت به. فهذه أغلب علاماته اللفظية.

وأما علاماته المعنوية فنحو أن يكون فاعلاً أو مفعولاً كقولك: ضرب زيد عمراً... وأن يخبر عنه تارة، ويخبر به أخرى كقولك: الرجل القائم، فالرجل مخبر عنه، والقائم الرجل، فالرجل هاهنا خبر، وعلى هذا علاماته المعنوية"(١٣).

من علامات الاسم- أيضاً- التصغير والوصف والتثنية والجمع والتأنيث والإضمار.

وقال ابن هشام: "يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:

إحداها: الجر، وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم، نحو (عجبت من أن قمت)، بل المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر، سواء كان العامل حرفاً أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت فى البسملة.

الثانية: التنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد، ... وأنواع التنوين أربعة: أحدها: تنوين التمكين. الثانى: تنوين التنكير. الثالث: تنوين المقابلة. الرابع: تنوين العوض... وزاد جماعة تنوين الترنم.

وزاد بعضهم تنوين الغالى.

الثالثة: النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن (يا) تدخل فى اللفظ على ما ليس باسم، نحو: (يا ليت قومى)....

الرابعة: أل غير الموصولة، كالفرس والغلام.

---

(١٣) ابن الخشاب، المرتجل، ص٨- ١٣.

CamScanner

الخامسة: الإسناد إليه، وهو: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة وذلك كما فى "قمت" و"أنا" فى قولك "أنا مؤمن" "[١٤].

قال ابن مالك:

بالجر والتنوين، والنداء، وأل ومسند- للاسم تمييز حصل

فمعنى البيت: "حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف: بالجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أى الإخبار عنه"[١٥].

وعلى ذلك؛ فإن العلامات اللفظية تكون على شكل سابقة prefix نحو حرفى التعريف (الألف واللام)، وعلى شكل حشو infix، وذلك نحو الياء التى توضع علامة للتصغير، وعلى شكل لاحقة suffix، وذلك نحو التنوين الذى يلحق آخر الاسم المتمكن دلالة على خفته.

وتلك "العلامات عبارة عن مجموعة من (المورفيمات) التى تدل على معنى نحوى لم يكن ليعنيه الاسم من ذى قبل، فالألف واللام تعتبران فارقاً بين حالتين نحويتين، حالة التنكير، وحالة التعريف، والياء التى توضع للتصغير هى أيضاً مورفيم له دلالة نحوية، وتلك الدلالة هنا نقلت الاسم من حالته العادية إلى حالة التصغير... وهكذا.

والعلامات اللفظية السابقة يمكن اعتبارها علامات نحوية وذلك فى بعض حالاتها، فالاسم من خواصه أن يضاف ويضاف إليه، والفعل والحرف ليس كذلك، ومن المعروف أن الإضافة من أبواب النحو التى تدل على اسمية الكلمة، وعلى أنها مجرورة.

أما العلامات المعنوية فهى مجموعة من المعانى النحوية، فالفاعلية والمفعولية والأخبار ليست إلا كذلك"[١٦].

---

(١٤) انظر: أوضح المسالك، ٣٧/١- ٤٧. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٦/١-٢٠.

(١٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ٢١/١.

(١٦) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٥٧ وما بعدها.

من علامات الاسم- أيضاً- التصغير- الوصف- التثنية- الجمع- التأنيث- الإضمار.

وقد استغل النحويون علامات الأسماء لتجريبها على "أسماء الأفعال" والإثبات أنها كذلك، ومن أولئك (ابن جنى) الذى يرى أنها أسماء بدليل قبولها لبعض العلامات التى يقبلها الاسم كما يلى:

١- التنوين الذى هو علامة التنكير، وهو لا يوجد إلا فى الاسم نحو قولك: هذا سيبويه وسيبويه آخر.

٢- التثنية، وهى من خواص الأسماء، وذلك قولهم "دُهدرّين". وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة، وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى، فمعناها: بطلَ بُطْلاً بعد بطل.

٣- الجمع فى "هيهات" والجمع مما يختص بالاسم.

٤- وجود التأنيث فى: هيهاة، وهيهات، وأولاة الآن وأفّى والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء.

٥- الإضافة، وهى قولهم: دونك وعندك ووراءك ومكانك... إلخ.

٦- وجود لام التعريف فيها، نحو: النجاءك، فهذا اسم انج.

٧- التصغير، وهو من خواص الأسماء، وذلك قولهم: رُويدك[١٧].

ثانياً: علامات الفعل:

قال ابن عقيل:

بتا فعلت وأتت، ويا افعلى ونون أقبلنْ- فعل ينجلى

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء (فعلت) والمراد بها تاء الفاعل، وهى المضمومة للمتكلم، نحو (فعلتُ) والمفتوحة للمخاطب، نحو (تباركت) والمكسورة للمخاطبة، نحو (فعلت). ويمتاز أيضاً بتاء (أنت) والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو (نعمت) و(بئست)... (ويمتاز أيضاً بياء (افعلى) والمراد

---

(١٧) الخصائص، ٣/٦٤ وما بعدها.

بها ياء الفاعلة، وتلحق فعل الأمر، نحو (اضربى) والفعل المضارع نحو (تضربين) ولا تلحق الماضى، وما يميز الفعل نون (أقبلنّ) والمراد بها نون التوكيد: خفيفة كانت، أو ثقيلة؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾(١٨). والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾(١٩).

فمعنى البيت: ينجلى الفعل بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد"(٢٠).

وعلامات الفعل كثيرة منها "قد والسين وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، ومنها: تاء الضمير وألفه وواوه نحو: قمت، وقاما، وقاموا، ومنها تاء التأنيث الساكنة نحو: قامت، وقعدت، ومنها (أن) الخفيفة المصدرية، نحو: أريد أن تفعل، ومنها (إن) الخفيفة الشرطية نحو: إن تفعل، ومنها (لم) نحو: (لم يفعل)، وما أشبه ذلك. ومنها التصرف نحو فعل يفعل وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال وهى: نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا"(٢١).

وتلك "العلامات تظهر فى "التراكيب النحوية"، فالفعل وحده هو الذى يقبل دخول قد عليه مثلاً، فنقول "قد ذهب" أما إذا أدخلنا هذا الحرف على اسم مثلاً، فإنه سيؤدى إلى إنتاج تركيب غير نحوى، فلا نقول "قد محمد" مثلاً. والأمر نفسه بالنسبة لحرف النفى والجزم والقلب (لم)، فهو خاص بالفعل كذلك، فنقول (لم يذهب)، ولكن ليس من الصحة النحوية أن نقول (لم محمد) وتلك الصحة مرفوضة من حيث الدلالة، فإن لم تنف الذهاب، وتجزم الفعل الذى بين أيدينا بالسكون، وتقلبه من الزمن المضارع إلى الزمن الماضى، وما أحدثه هذا الحرف من أثر لم يكن يستطيع الاسم أن يتحمله، فهو لا ينفى ولا يجزم ولا يدل على معنى الزمن، بحيث يتحول إلى زمن آخر"(٢٢).

---

(١٨) سورة العلق/ ١٥.
(١٩) سورة الأعراف/ ٨٨.
(٢٠) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ٢٢/١ وما بعدها.
(٢١) ابن الأنبارى، أسرار العربية: ص١١.
(٢٢) د. محمود ياقوت: قضايا التغيير النحوى: ص٢٥٨.

ثالثاً: علامات الحرف:

قال (ابن عقيل): يمتاز "الحرف عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثم مثل بـ"هل وفى ولم" منبهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بـ(هل) إلى غير المختص، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال. نحو: "هل زيد قائم" و"هل قام زيد"، وأشار بفى ولم إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كفى، نحو: "زيد فى الدار" ومختص بالأفعال كلم، نحو: "لم يقم زيد" "(٢٣).

يعرف الحرف بأنه لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة من الاسم والفعل، وتلك عند بعض النحاة تسمى "العلامات السلبية". قال ابن الخشاب: "وربما عرف بعلامة سلبية فقيل: الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: من قد، ولا قد سوف"(٢٤).

وعلى ذلك، فإن النحاة استغلوا بعض علامات الاسم حين توقفوا أمام بعض الكلمات، وذلك لبيان القسم الذى تندرج تحته، وقد فعل ذلك ابن هشام، فقد رأى أن من علامات الاسم "الإسناد إليه" ثم استغل تلك العلامة فى إعراب (ما) فى الآيتين الآتيتين:

١- ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾(٢٥).

٢- ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾(٢٦).

قال: "وهذه العلامة (الإسناد إليه) هى أنفع علامات الاسم، وبها تعرف اسمية ما... ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية فى الآية الأولى، والنفاد فى الآية الثانية، والبقاء فى الآية لثالثة، فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذى"(٢٧).

---

(٢٣) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ١/٢٤.
(٢٤) المرتجل، ص٢٥.
(٢٥) سورة الجمعة/١١.
(٢٦) سورة النحل/ ٩٦.

CamScanner

ويعترض بعض النحويين على عبارة "الإسناد إليه"، ويري أن من الأوفق استعمال عبارة "الإخبار عنه"؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار مطلقاً، لدخول الأمر والنهى والاستفهام والتعجب والتمنى فيه دون الإخبار، فكل مخبر عنه مسند إليه ولا ينعكس"(٢٨).

من قواعد العلامة فى الصيغ والتراكيب أنها تكون مكررة مثل الألف تكون علامة للرفع فى الاثنين وتكون علامة للنصب فى الأسماء المعتلة المضافة... ومثل الياء وهى فى نصب الاثنين والجمع علامة للنصب وهى فى الأسماء المعتلة علامة للخفض... ومثل الفتحة تكون فى الأسماء والأفعال علامة للنصب وهى فى الأسماء التى لا تتصرف علامة للنصب، ومثل النون يكون سقوطها من تثنية الأفعال وجمعها علامة للجزم فيها ويكون سقوطها أيضاً منها(٢٩).

الاستعمال السياقى له دوره فى إلحاق العلامة وعدم إلحاقها، وهو هنا مرتبط بالمعنى، فإن التركيب "امرأة طاهر" معناها: طاهر من الحيض لذلك جاءت كلمة "طاهر" بلا علامة؛ لأن (الحيض) مما تختص به المرأة. أما التركيب "امرأة طاهرة" معناها: نقية من العيوب والدنس فقيل: طاهرة، وهذا الاستعمال يوضح أن التاء تؤدى إلى الاختلاف فى الدلالة(٣٠).

- لا تقع علامة التأنيث حشواً، إنما تكون آخراً لا محالة؛ فإن (كلتا)- مثلاً- اسم مفرد يفيد معنى التثنية، ولا يجوز أن تكون التاء فيه للتأنيث وما قبلها ساكن.
- النفى له علامة خاصة به، وهى حرف النفى نفسه، لذلك لا يجوز أن يقال "جاءنى زيد لكن عمرو" على معنى النفى(٣١).

---

(٢٧) شرح شذور الذهب، ص١٩.
(٢٨) شرح ألفية ابن معطى، ٢٠٣/١.
(٢٩) شرح جمل الزجاجى، ص١٠٣.
(٣٠) ابن الأنبارى، المذكر والمؤنث، ١٥٠/١.
(٣١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٠٦/٨.

CamScanner

- قد تحذف العلامة من الاسم، ويعلل ذلك فى ضوء الخفة والثقل بدلالة باقى الكلام عليه قبله وبعده؛ فالقياس فى كل اسم مؤنث أن يدخله علم التأنيث للفرق بينه وبين المذكر نحو: قائم وقائمة، وأما ما تركت منه العلامة فيعلل بما سبق(٣٢).
- هناك علامة مضمرة كما فى: زيد قام وهند قامت، وهو الذى يظهر فى تثنيته، فتقول: قاما وقامتا، والواو فى: قاموا الرجال والنون فى: قُمنَ النساء، والياء فى قولك: أنت تقومين، وما أشبه هذا(٣٣).

هذه هى بعض قواعد العلامة النحوية.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن تاء التأنيث من العلامات الدقيقة فى النحو العربى وفقاً لآراء النحاة القدماء وخاصة (ابن يعيش) الذى أشار إلى عشرة أنواع لتلك التاء(٣٤).

والضمير عند القدماء "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم لفظاً أو معنى أو حكماً"(٣٥). ويعرفه المحدثون بأنه كلمة تستخدم بدلاً من الاسم(٣٦). ويرتبط الضمير بالعلامة ارتباطاً مباشراً فالضمائر كلها مجموعة من العلامات.

ولعله من المفيد- أيضاً- الإشارة إلى أن العلامة الإعرابية سمة ملازمة للعربية الفصحى، وأن بينها وبين المعنى صلة قوية تظهر هذه الصلة فى أبواب كثيرة فى النحو العربى(٣٧).

---

(٣٢) السابق، ٥/٥.
(٣٣) المبرد، المقتضب، ٢٧٩/٤ وما بعدها.
(٣٤) انظر: شرح المفصل، ٩٧/٥.
(٣٥) الرضى، شرح الكافية، ٣/٢.
(٣٦) Palmer, Grammar, P. 55.
(٣٧) انظر: د. محمد أحمد الخمروشى، أثر الأحكام النحوية فى الفروع الفقهية، ص١٢٤- ١٣٥.

الفصل الثانى

التذكير والتأنيث

المذكر والمؤنث من الفصائل النحوية grammaticai categories التى لقيت اهتمام القدماء من النحاة العرب، وقد ركزوا فى دراستهم لهما على بيان أيهما أصل والآخر فرع عليه، وفى ذلك يقول سيبويه: "إن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد (ذلك)، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم، فالأول هو أشد تمكناً عندهم"(٣٨).

ثم يقول: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى والشيء ذكر"(٣٩).

ويرى الزجاج (ت٣١١هـ): "أن التذكير قبل التأنيث، ألا ترى أنك تقول: قائم، ثم تقول: قائمة، فيدخل التأنيث على التذكير، وتقول فى كل معلوم هو شيء قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى، والشيء ذكر"(٤٠).

ويقول السيوطى: "التأنيث (هو فرع التذكير)؛ لأنه الأصل فى الأسماء، إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه شيء، وشيء مذكر فى لغاتهم، ومن ثم- أى من هنا- وهو كون المؤنث فرعاً، أى من أجل ذلك احتاج إلى علامة؛ لأن الأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها، والثوانى تحتاج إلى ما يميزها من الأول ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة، لأنه فرع التنكير، واحتياج النفى وشبهه إليها، لأنه فروع الإيجاب"(٤١).

---

(٣٨) الكتاب، ٣/٢٤١.
(٣٩) السابق، ٢٢/١.
(٤٠) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٣.
(٤١) همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، ٣/٣٢٩.

ضوئيا بـ CamScanner

هناك بعض الصفات التى تختص بالمذكر، وأصل استعمالها فى اللغة كثرة استعمالها معه؛ لذلك يقال: "امرأة عاشق" لم يدخلوا علامة التأنيث فيه؛ لأنه مذكر فى الأصل، وذلك أن الرجل يوصف بهذا أكثر مما توصف به المرأة. ومما وصفوا به الأنثى ولم يدخلوا فيه علامة التأنيث لأن أكثر ما يوصف به المذكر قولهم: أمير بن فلان امرأة ووصى، وفلانة وصى فلان ووكيل فلان. ألا ترى أن الإمارة والوصية والوكالة الغالب عليها أن تكون للرجال دون النساء[٥٨].

ويشبه ذلك أن تكون هناك صفة خاصة بالمؤنث ولم يدخلوا معها علامة التأنيث؛ لأن النساء أغلب على هذا الوصف مثل: عانس وطالق وحائض، وكذلك يقولون: امرأة قاعد، إذا أرادوا أنها قعدت عن الولد ويئست منه، فهذا وصف لا يكون إلا للنساء، ولا يحتاج فيه إلى علامة التأنيث. قال حميد ابن ثور:

إزاء معاش ما يزال نطاقها شديداً وفيه سوزة وهى قاعد[٥٩]

وتختلف اللغات فيما بينها حين معاملة الكلمات من حيث التذكير أو التأنيث، وتختلف أيضاً فى الأقسام المتصلة بالجنس gender فاللغة الألمانية الجنس فيها ثلاثة: المذكر والمؤنث والمحايد neutral ولا يوجد أى ارتباط أو علاقة متبادلة بين الجنس النحوى والنوع من حيث الذكورة أو الأنوثة مثلاً، وهناك الكثير من الأمثلة التى تدل على أن الجنس يجرى على منطق خاص به، فالكلمات الدالة على بعض الأدوات التى تستخدم لتناول الطعام فى الألمانية تختلف من حيث التصنيف، فتعامل كلمة الملعقة der loffel على أنها مذكر masculine، وكلمة شوكة الطعام die Gabel على أنها مؤنث feminine، وكلمة السكين das Messer على أنها محايد neutral، بل إن اللغة الألمانية تعامل كلمة "الفتاة" حين تصنيفها من حيث الجنس النحوى على أنها محايد das Madchen وهناك بعض اللغات التى يختلف فيها تصنيف الكلمة حسب المفرد والجمع، فالكلمة الفرنسية [illegible]

---

(٥٨) ابن الأنبارى، المذكر والمؤنث، ١/١٣٩، ١٤١. وابن سيده، المخصص، ١٧/٣٥ وما بعدها.

(٥٩) ابن الأنبارى، المذكر والمؤنث، ١/١٤٢.

الدالة على "الحب" حين تستخدم مع المفرد تكون مذكراً وحين تستخدم مع الجمع تكون مؤنثاً"[٦٠]، ومن ثم فإن "اللغات لا تسير على نظام واحد فى التمييز بين الأسماء من حيث الجنس، فإذا كانت العربية لا تميز إلا بين مذكر ومؤنث، فإن هناك لغات تقابل المذكر بالمؤنث بالمحايد. ثم إن الجنس اللغوى لا يطابق- دائماً- الجنس فى الواقع الطبيعى بل يجرى على منطق خاص. فالاصطلاح وحده هو الذى جعل "القمر" فى العربية مذكراً. و"الشمس" مؤنثة. أضف إلى ذلك أن معرفة الجنس اللغوى فى كثير من اللغات يتوافق عليه نظام الجملة، وانظر إلى الألمانية مثلاً تجد أن الاسم يتغير فى موقعه من الجملة وفقاً لجنسه.

وإذا كان هناك فى العربية علامات تصحب الاسم للدلالة على تأنيثه كالهاء والألف والألف الممدودة، فإن هناك أسماء مؤنثة دون علامة كالشمس مثلاً. ثم إن هناك أسماءً اختلف فى جنسها فهى مذكرة مؤنثة، وأغلب الظن أن هذا الاختلاف فى الجنس فى اسم واحد نتج عن اختلاف اللهجات"[٦١].

وتدل مقارنة "اللغات السامية مثلاً، على أن الساميين القدامى كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث فى اللغة، لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث، ففى اللغة العربية مثلاً: "حمار" للمذكر، فى مقابل "أتان" للمؤنث من الحمير، و"حصان" للمذكر، فى مقابل "فرس" لأنثى الحصان، و"غلام" للمذكر، فى مقابل "جارية" للأنثى، وغير ذلك، وفى اللغة العبرية ayil "كبش" فى مقابل "rahel" نعجة- رخل لأنثى الكبش، وفى اللغة السريانية gadya "جدى" فى مقابل ezza "عنز"، وهما فى الآشورية gadu "جدى" و enzu "عنز" ومثل ذلك فى الحبشية ab "أب" فى مقابل "أم" وغير ذلك كثير"[٦٢].

---

(٦٠) د. محمود ياقوت، معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٧٠.
(٦١) د. عبده الراجحى، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، ص١٧٨.
(٦٢) مقدمة كتاب البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث، ص٤٣.

المذكر والمؤنث فى اللغة العربية:

المذكر هو "ما خلا من علامة التأنيث، لفظاً وتقديراً، وهو على ضربين: أحدهما حقيقى، والآخر غير حقيقى.

فأما الحقيقى، فما كان له فرج الذكر، نحو "الرجل" و"الجمل" وأما غير الحقيقى، فما لم يكن له ذلك، نحو "الجدار" والعمل"(٦٣).

المؤنث: تميل اللغة العربية إلى إلحاق مميز التأنيث بالكلمات المذكرة لتأنيثها، أعنى بذلك التاء، أو الهاء، لأن هذا المميز هو الأكثر انتشاراً وشيوعاً، وهو المميز القياسى الوحيد يقول الصبان: "ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث، وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للمذكر والمؤنث"(٦٤). أما بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها.

وعلى ذلك، فإن، أصل الاسم التذكير، فاستغنى عن علامة، بخلاف التأنيث، لأنه فرع وثان فاحتاج بسبب ذلك إلى علامة، ومن ثم فإن "المؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث، لفظاً أو تقديراً، وهو على ضربين حقيقى وغير حقيقى.

فأما الحقيقى، فما كان له فرج الأنثى، نحو "المرأة" و"الناقة".

وأما غير الحقيقى، فما لم يكن له ذلك، نحو "القدر" و"النار" وهو أيضاً على ضربين، أحدهما مقيس، والآخر غير مقيس. فأما المقيس، فما كان فيه علامة التأنيث لفظاً، وعلامة التأنيث على ضربين: أحدهما ألف والآخر تاء، فأما الألف، فعلى ضربين: أحدهما ألف مقصورة، نحو: "حُبلى، وبُشرى". والآخر ألف ممدودة، نحو "حمراء" و"صحراء"، وأما التاء، فنحو "ضاربة" و"ذاهبة".

---

(٦٣) أبو البركات بن الأنبارى، البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث، ص٦٥.

(٦٤) حاشية الصبان، ٤/٩٥ (الهامش).

وأما غير المقيس، فما لم يكن فيه علامة التأنيث لفظاً، وإن كانت فيه تأنيراً، وقد جاء ذلك في كلامهم كثيراً، فمن ذلك "السماء" التي تظل الأرض، مؤنثة، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[٦٥]. [٦٦].

يرى (ابن جني) أن تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر ذهب في التذكر والإغراب"[٦٧].

وتأنيث المذكر من الضرورات القبيحة التي يلجأ إليها الشعراء، ومن ذلك قول رويشد بن كثير:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

فإنما أنثه (الصوت) لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة أعني تأنيث المذكر لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل"[٦٨].

وقال أبوالبركات بن الأنباري: "فقال: هذه: لأن الصوت في معنى الصيحة"[٦٩]. وقال ابن عصفور: "فأنث الصوت، لأنه بمعنى الصرخة والاستغاثة"[٧٠]. وقال السيوطي: "أنث على معنى الاستغاثة"[٧١].

ومما سبق، فإن تأنيث المذكر من الضرورات القبيحة التي يلجأ إليها الشعراء؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع.

---

(٦٥) سورة الشمس، ٥.
(٦٦) أبوالبركات بن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص٦٥ وما بعدها.
(٦٧) الخصائص، ٤١٧/٢.
(٦٨) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣١/١.
(٦٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٧٧٣/٢ وما بعدها.
(٧٠) ضرائر الشعر، ص٢٧١ وما بعدها.
(٧١) الأشباه والنظائر، ١٩٦/٠.

الفصل الثالث

النكرة والمعرفة

وتلك قضية أخرى من قضايا الأصلية والفرعية التى أشار إليها النحاة فى مؤلفاتهم، محاولين مناقشة أيهما أصل والآخر فرع، وقد رأى النحاة أن النكرة هى الأصل، والمعرفة فرع.

قال ابن هشام: "الاسم نكرة وهى الأصل"[٧٢] لأنها؛ لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة؛ بخلاف المعرفة، وما يحتاج إلى شىء فرع عما لا يحتاج.

وقال- أيضاً-: "ومعرفة، وهى الفرع، وهى عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل (أل) ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو...

والثانى: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف؛ نحو: حارث، وعباس، وضحاك، فإن (أل) الداخلة عليها للمح الأصل بها"[٧٣].

وقال ابن عقيل: "النكرة: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف "رجل" فتقول: الرجل. واحترز بقوله: "وتؤثر فيه التعريف" مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علماً؛ فإنك تقول فيه: العباس، فتدخل عليه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل) ذو: التى بمعنى صاحب، نحو: "جاءنى ذو مال" أى: صاحب مال، فذو: نكرة، وهى لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل (أل) نحو: الصاحب"[٧٤].

وقدموا الدلائل على ذلك[٧٥]. وهى:

---

(٧٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ٩٨/١.

(٧٣) السابق، ٩٩/١.

(٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ٨٦/١.

(٧٥) انظر: د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦١- ٢٦٣.

(١) أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به[٧٦]. فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً.

وهذا الدليل الذى قدمه سيبويه يدور حول الخفة فى النطق؛ لأن الاسم النكرة نحو "رجل" مثلاً حين تعريفه نضيف إليه صوتين آخرين هما الألف واللام، وتلك الإضافة تتبعها إضافة أخرى، هى أن صوت الراء يُعد صوتين، فتصبح كلمة "رجل" كما يلى:

الـ – ر – ر – ج – ل.

ونحن قد أضفنا إليه صوتين آخرين، ولكننا حذفنا منه التنوين.

كما أن هناك بعض النواحى التركيبية التى تجعل النكرة أخف من المعرفة، فقولنا "غلام" اسم نكرة، وإذا أردنا تعريفه أو تخصيصه فلا بد أن نضيف إليه اسماً آخر مثلاً فنقول "غلام زيد" وإذا أردنا أن نكون جملة من العنصرين قلنا "غلام زيد نشيط"، وحين تحليل تلك الجملة نجد أن كلمة "غلام" قد احتملت موقعين إعرابيين، كلاهما مترتب على الآخر، ونحاول بيان ذلك:

غلام زيد نشيط

١- (غلام) مبتدأ (مضاف) ٢- (زيد) مضاف إليه ٣- نشيط (خبر).

ومن هنا فكلمة "غلام" مبتدأ ومضاف، وتلك الإضافة هى التى جلبت التعريف للكلمة بعد أن كانت نكرة.

وتلك الناحية التركيبية تفهم من قول سيبويه: "إن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به"[٧٧]، وهذا الذى يدخل عليها خاص بتركيبها مع سواها.

---

(٧٦) سيبويه، الكتاب، ٢٢/١.

(٧٧) السابق، الصفحة نفسها.

(٢) أصل الأسماء النكرة، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته، لا يختص واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض[٧٨]. فالنكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذى لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، وضعه الواضع للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى، لأنه لا شريك له- سبحانه وتعالى- فالتعريف ثان أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حدث عن النكرة لما علم المخاطب عن من الحديث"[٧٩].

وهذا الدليل الذى قدمه المبرد وابن يعيش يفيد أن النكرة صالحة لأن تطلق على "الجميع" دون تحديد، فنقول "رجل" مثلاً، فلا يميز هذا القول جنساً دون آخر، إذ إنه صالح لأن يطلق على جميع الرجال، ثم إن "التعريف" دعت إليه الحاجة فى تخصيص إنسان بعينه، أو رجل بعينه دون سائر الرجال[٨٠].

والنكرة هى ما دل على شائع فى جنس، موجود، نحو: رجل- وفرس. أو غير موجود نحو: شمس وقمر. الأصل فى الأسماء التنكير، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة لأنه لا يوجد معرفة إلا وله نكرة، ومن النكرات ما لا معرفة له نحو (أحد- غريب- ديار) وكلها بمعنى واحد[٨١].

ومما "يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ونجد كثيراً من المنكرات لا معرفة لها. ألا ترى أن الغلام وغلامى أصله: غلام، والمضمر اختصار تكرير المظهر، والمشار نائب مناب المظهر، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر"[٨٢].

---

(٧٨) المبرد، المقتضب، ٢٧٦/٤.
(٧٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٥/٥.
(٨٠) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦٢.
(٨١) انظر: الصبان، حاشية الصبان، ١٠٦/١، والشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١٤٧/١.
(٨٢) السيوطى، همع الهوامع، ٢١٩/١.

CamScanner ضوئيا بـ

ومما سبق، فإن النكرة صالحة لأن تطلق على "الجميع" دون تحديد فتقول "رجل" مثلاً، فلا يميز هذا القول جنساً دون آخر، إذ إنه صالح لأن يطلق على جميع الرجال، ثم إن "التعريف" دعت إليه الحاجة فى تخصيص إنسان بعينه، أو رجل بعينه دون سائر الرجال.

(٣) ويتصل بالنقطة الثانية ما أشار إليه ابن الخشاب من أن "الإنسان قبل أن يولد يسمى جنيناً، ثم يولد فيقال له ذكر أو أنثى، ويقال له مع ذلك إنسان، ثم بعد ولادته، وإطلاق هذا الاسم الشائع فى جنسه من الذكور والإناث وهو إنسان تطرأ عليه الأعلام والكنى والألقاب، فيقال: زيد أو عمرو... واسم الإنسان مع ذلك لازم له متى جهل اسمه العلم أو كنيته أو لقبه، فيقال إنسان من شأنه كيت وكيت"(٨٣).

وتلك النقاط الثلاث تدور فى إطار الخفة والثقل والتركيب والجنس والعلم وما يندرج تحته من الكنى والألقاب، ويجمع هذا كله العلامة النحوية التى تحتاج إليها النكرة حتى تصبح معرفة، وقد انتهينا من ذى قبل إلى أن ما لا يحتاج إلى علامة أصل، وما يحتاج إلى علامة فرع.

وإذا "نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف؛ لأن الأجناس هى الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير، إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هى التى حدث فيها التعريف، لاختلاط بعضها ببعض"(٨٤).

وربما "كانت النكرة لا تصلح فى ذاتها لدخول "أل" عليها مباشرة، وإنما تدخل على كلمة أخرى بمعناها، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل الأخرى؛ فلا يتغير شيء من معنى الجملة: مثل: كلمة "ذو"، فإنها بمعنى: "صاحب"، تقول: أنت رجل ذو خلق كريم، والمحسن إنسان ذو قلب رحيم، فكلمة: "ذو" نكرة لا شك فى تنكيرها؛ مع أنها لا تقبل "أل" التى تفيدها التعريف. ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل "أل" وهى كلمة: "صاحب" التى يصح أن تحل محل كلمة: "ذو".

(٨٣) المرتجل، ص٣١٢.

(٨٤) السيوطى، همع الهوامع، ٢١٩/١.

CamScanner ضوئيا بـ

ومن هنا كانت "ذو" نكرة؛ لأنها- وإن كانت لا تقبل (أل)- تصلح أن تحل محل كلمة: "صاحب" التى تقبل (أل)، وتقع فى الجملة مكانها، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى.

فعلامة النكرة: أن تقبل بنفسها (أل) التى تفيد التعريف، أو: تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل (أل) المذكورة"[٨٥].

وقال السيوطى: "مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل، والمعرفة فرع. وخالف الكوفيون وابن الطراوة، قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر"[٨٦].

قد "يقول النحاة إن التنكير أصل والتعريف فرع، وهم على صواب فى ذلك؛ لأن الأصل فى الإنسان ألا يعرف ثم يكتسب العلم والعرفان بعد"[٨٧].

---

(٨٥) عباس حسن، النحو الوافى، ٢٠٩/١ وما بعدها.

(٨٦) همع الهوامع، ٢١٩/١.

(٨٧) د. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى، ص٤٨.

الفصل الرابع

المفرد والجمع

توطئة:

قسم النحاة الاسم إلى "مفرد ومثنى وجمع، وعرفوا المفرد بأنه ما دل على واحد كرجل، وامرأة، وقلم، وكتاب، أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما.

والمثنى ما دل على اثنين (أو اثنتين) مطلقاً بزيادة ألف ونون فى حالة الرفع، وياء ونون فى حالتى النصب والجر، كرجلان، وامرأتان وكتابان، وقلمان (رفعاً)، ورجلين، وامرأتين، وكتابين، وقلمين (نصباً وجراً).

والجمع فى اصطلاحهم: ما دل على أكثر من اثنين، ويقسمونه إلى: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم (المزيد بألف وتاء فى آخره)، ثم جمع تكسير"(٨٨).

المفرد والمثنى والجمع مصطلحات تدل فى النحو العربى على العدد، وقد درس النحاة، ما يندرج تحت المصطلحات الثلاثة من قضايا أهمها الأصل والفرع، وهم يرون أن المفرد هو الأصل، والمثنى والجمع فرعان. والذى يدل على أن المفرد هو الأصل "أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان: الأولى منهما: حرف اللين والمد، وهى الألف فى الرفع، والياء فى الجر والنصب.

والزائدة الثانية: النون، وحركتها الكسر، وكان حقها أن تكون ساكنة، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا، وذلك قولك: هما المسلمان، ورأيت المسلمين"(٨٩).

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن إعراب المثنى والجمع بالحروف دون الحركات لأنهما "فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما

---

(٨٨) د.عبدالمنعم سيد عبدالعال، جموع التصحيح والتكسير فى اللغة العربية، ص٧.

(٨٩) المبرد، المقتضب، ١٥٩/٢.

وانظر: الأعلم الشنتمرى، النكت فى تفسير كتاب سيبويه، ١٢٠/١ وما بعدها.

أعرب المفرد الذى هو الأصل بالحركات التى هى الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التى هى فرع، فأعطى الفرع الفرع، كما أعطى الأصل الأصل، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات"(٩٠).

وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين: "أحدهما: أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى، لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت فى بابها، أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به، وقدر غيرها بها، ولم تقدر هى به.

الوجه الثانى: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعانى وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف، لأن العلامة غير المعلم، كالطراز فى الثوب. ولذلك كانت الحركات هى الأصل، هذا هو القياس. وقد خولف الدليل. وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك فى مواضع منها الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة، ومنها كلا، ومنها التثنية، والجمع السالم"(٩١).

وهذان الوجهان "يدلان على أن التقدير لم يكن وقفاً على الجملة والكلمة، بل تعداهما إلى الحركة الإعرابية، إذ إن الواو تقدر بالضمة، والألف بالفتحة، والياء بالكسرة، أو قل إن تلك الأصوات المفردة تحل محل الصوائت القصيرة Short Vowels فى أبواب معينة من أبواب النحو. كما أن علامات الإعراب لها استخدام خاص من حيث المعنى، فالضمة مثلاً دليل على أن الكلمة مرفوعة، وتؤدى وظيفة فى الجملة كالفاعلية أو الابتداء، وتلك المعانى النحوية تفيد فى البحث الدلالى، خاصة إذا عرفنا ارتباط النحو العربى بالمعنى منذ المراحل الباكرة، وليس حديث

(٩٠) أبوالبركات بن الأنبارى، أسرار العربية، ص٤٨ وما بعدها.
(٩١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥١/١.

النحو عن المستقيم والحسن والشاذ سوى محاولة لربط التركيب اللغوى بالمعنى الذى يمكن أن يؤديه"(٩٢).

ولما كان "المفرد هو الأصل والتثنية والجمع تابعان له جعل لهما فى الاسم علامة تدل عليهما، وجعلت آخره قضاء لحق الأصالة فيه والتبعية فيهما والفرعية، فالتزموا هذا فى التثنية، ولم ينخرم عليهم"(٩٣).

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن كثرة جموع التكسير يرد إلى اختلاف اللهجات. يقول الدكتور/إبراهيم السامرائى: "وربما دلت كثرة الجموع فى العربية على اختلاف اللهجات، ولا سيما جموع التكسير ويعنى هذا أننا نجمع كلمة واحدة على عدة صيغ من صيغ الجمع... فالشيخ يجمع على (شيخة)، ويجمع على (شيوخ) بضم الشين، وعلى (شيوخ) بكسر الشين، وعلى (أشياخ)... ومثل هذا كثير فى (اللغات أو اللهجات) العربية، وهو دليل على أن الجمع لم يستقر على حال، وأنه يشير إلى المرحلة التى كانت فيها اللغة غير مستقرة على صيغ ثابتة. من أجل هذا حدثت هذه الكثرة فى الصيغ، وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقوام واختلاف الجهات"(٩٤).

وثمة نقطة مهمة يجب أن نلفتك إليها وهى "أن عدداً من الناس يظن أن جمع التكسير يقوم على السماع، أى أنه ليست له قواعد تضبطه. والصحيح أن هناك جموعاً كثيرة سماعية، غير أن الصحيح أيضاً أن الغالبية العظمى من جمع التكسير تخضع لقواعد مطردة.

نعم إن هذه القواعد المطردة، قد تبدو كثيرة، لكنها لا تبلغ ما تبلغه قواعد الجمع فى لغات كثيرة، وبخاصة فى اللغات المنتشرة فى العصر الحديث كالفرنسية التى يكثر فيها شواذ الجمع على ما هو معروف"(٩٥).

---

(٩٢) د. محمود ياقوت: قضايا التقدير النحوى: ص٢٢٤.
(٩٣) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ١٤٨/١.
(٩٤) التطور اللغوى التاريخى، ص٧٨.
(٩٥) د. عبده الراجحى: التطبيق الصرفى: ص١١٣.

ومما سبق، فإن من يدقق البحث ويمعن النظر فى جموع التكسير واستعمالاتها فى اللغة العربية يجد أن بعض هذه الجموع ينقاس ويطرد فى بعض المفردات، فمثلاً صيغة "فعل" بضم الفاء وسكون العين من جمع التكسير تطرد فى المفرد الذى على وزن (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) شريطة أن يدل على لون أو عيب أو جمال حسى نحو: أحمر وحمراء= حُمر، ونحو: أعرج وعرجاء= عُرج، ونحو أحور وحوراء= حُور.

أما صيغة أفعال "من جموع التكسير فتقاس وتطرد فى المفرد الذى وزنه "فعل" شريطة أن يكون معتل العين نحو: حول وصوت وسيف فيقال فى جمعها: أحوال وأصوات وأسياف. أو أن يكون معتل الفاء نحو: وقت ووقف ووهم فيقال فى جمعها: أوقات وأوقاف وأوهام أو أن يكون مضعف العين نحو: ربّ وجدّ وبرّ فيقال فى جمعها: أرباب وأجداد وأبرار. لكن هذه الصيغة (أفعال) يجمع عليها مفردات أخرى على وزن (فعل) لم يتوافر فيها أحد الشروط السابقة نحو: نهر وفرخ وزند فيقال فى جمعها: أنهار وأفراخ وأزناد. وإذا حاولنا أن نجمع على هذه الصيغة مفردات أخرى على وزن (فعل) أيضاً ولم تتوافر فيها الشروط السابقة: نحو: شهر وضخم وسهل لم نتمكن من ذلك.

ويضاف إلى ذلك، أن هناك من المفردات ما يجمع على صيغ متعددة من صيغ جموع التكسير فمثلاً كلمة (ساق) تجمع على سُوق وسيقان وأسوق وكلمة (سطر) تجمع على سطور وأسطُر وأسطار. على حين أن ثمة مفردات أخرى ليس لها إلا جمع واحد: قلب وفؤاد. فيقال فى جمعها: قلوب وأفئدة"[٩٦].

---

(٩٦) د. سيد أحمد أبوحطب، أساسيات اللغة العربية، ١٨٤/٢ وما بعدها.

الفصل الخامس

الاسم والفعل

قال سيبويه: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هى من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا والاسم أقوى من الفعل وأشد تمكناً"(٩٧) والاسم على ضربين: موصوف وصفة(٩٨) وينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى ماض ومضارع وأمر(٩٩).

وتوقف النحاة أمام الاسم والفعل من خلال قضية الأصلية والفرعية، محاولين بيان الرأى فى أيهما أصل والآخر فرع عنه فى الناحيتين الآتيتين:

١- الأصل فى الاشتقاق (derivation).

٢- الأصل فى الإعراب.

وحول الأصل فى الاشتقاق يقول سيبويه: "إن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هى من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا. واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام، ووافقه فى البناء، أجرى لفظه مُجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأسلم، فيكون فى موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب فى الكلام، ووافق فى البناء"(١٠٠).

وعلى ذلك، فإن الفعل مأخوذ من الاسم للأسباب الآتية:

---

(٩٧) الكتاب، ١/ ٢٠ وما بعدها، ٣/ ٥٢٣.

(٩٨) انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/ ٩٧ وما بعدها.

(٩٩) السابق، ١/ ٣٣.

(١٠٠) الكتاب، ١/ ٢٠ وما بعدها.

ضوئيا بـ CamScanner

١- أن الفعل أثقل من الاسم، ولذلك فهو لا يحتمل التنوين؛ وتلك ناحية صوتية.

٢- أن الفعل لا يمكن أن يقوم بذاته، إذ لا بد له من الاسم لتكوين جملة مفيدة، وتلك ناحية خاصة بالتركيب اللغوى.

٣- أن الاسم يمكن أن يستغنى عن الفعل، ويمكن أن نكون من اسمين معاً جملة مفيدة، وهذا عكس الفعل تماماً.

٤- أن الاسم الذى يضارع الفعل المضارع فى وزنه وصيغته منعوه من الصرف، وتلك ناحية خاصة بالصرف والنحو معاً.

٥- أن الكسرة خاصة بالاسم، وذلك حتى يستوفى الحركات الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة)، ولذلك حين أصبح الاسم مشابهاً للفعل المضارع فى (الوزن) و(الصيغة) منعوه تلك الخاصة، وأحلوا الفتحة محل الكسرة فى حالة الجر وتلك النقطة متصلة بالسابقة عليها.

من أجل هذا كله رأى سيبويه أن "الاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره"(١٠١).

والحقيقة "أن القول فى أصل الاشتقاق: الفعل هو أو المصدر، كان من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، وقد قدم نحاة كل مصر ما عندهم من أدلة على صحة وجهة نظره، ولا شك أن تلك الأدلة – رغم الجدل الذى يطبعها فى بعض جزئياتها– تفيد الدرس النحوى، إذ إنها تنهض دليلاً على المجهودات الضخمة التى بذلها النحاة من أجل إثراء هذا الدرس، والوصول به إلى درجة الكمال، وتلك الأدلة أيضاً تجمع فى طياتها جوانب من المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وكلها – كما قلنا – تهدف إلى تأكيد وجهة نظر فريق بعينه"(١٠٢).

ذهب الكوفيون "إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: "ضرب ضرباً، وقام قياماً" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"(١٠٣).

---

(١٠١) الكتاب، ٤/ ٢١٨.

(١٠٢) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦٦.

(١٠٣) انظر: أبا البركات الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، المسألة (٢٨)، ١/ ٢٣٥- ٢٣٦.

ونقدم الآن أدلة الكوفيين على أن الفعل أصل، والمصدر فرع، وهي على النحو التالى[١٠٤]:

١- أن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله.

٢- أن الفعل يعمل فى المصدر نحو: "ضربت ضرباً" ورتبة العاملة قبل المعمول.

٣- أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

ويرى البصريون أن المصدر أصل والفعل فرع وتلك أدلتهم[١٠٥]:

١- أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق، أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

٢- أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل، وهذا من أدلة سيبويه.

٣- أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل للاثنين، فكذلك المصدر أصل الفعل.

٤- أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، فـ"ضرب" تدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب ليس كذلك.

٥- أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس.

٦- أن المصدر "إكرام" مثلاً لو كان مشتقاً من الفعل لوجب حذف الهمزة منه كما فى اسمى الفاعل والمفعول "مُكرِم" و"مُكرَم".

٧- أن الجذر المعجمى "ص در" يدل على أن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه. وتلك الأدلة ذكرها ابن الأنبارى، ثم رد على أدلة الكوفيين؛ لأنه مع رأى البصريين.

(١٠٤) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦٦.
(١٠٥) السابق، ص٢٦٦ وما بعدها.

وفيما يلى الأصل فى الإعراب:

إذا "انتظمت الكلمات فى الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التى تسبقه؛ ومنها ما لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التى تتقدمه. فالأول يسمى (معرباً)، والثانى (مبنياً)، والتغير بالعامل يسمى (إعراباً)، وعدم التغير بالعامل يسمى(بناءً)"[١٠٦].

عقد (الزجاجى) فصلاً عنوانه "باب القول فى المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التى هى الأسماء والأفعال والحروف"[١٠٧] عرض فيه لقضية الإعراب والبناء.

بدأ الزجاجى فصله هذا بذكر رأى الخليل وسيبويه وجميع البصريين ومؤداه "المستحق للإعراب من الكلام والأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها، فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها"[١٠٨].

ثم "بين الزجاجى احتجاج البصريين لرأيهم، ومن أدلتهم فى هذا المجال ما يلى:

١- أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعانى المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعانى التى تعتور الأسماء... وهذه المعانى موجودة فى الأسماء دون الأفعال والحروف.

٢- أن الأفعال عوامل فى الأسماء، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها، لأنه لابد للمعرب من معرب، ثم لم تكن بأحق بالإعراب

---

(١٠٦) الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/ ١٨، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٦٤.

(١٠٧) الإيضاح فى علل النحو، ص٧٧- ٨٢.

(١٠٨) السابق، ص٧٧.

من عواملها، فكان يجب من ذلك أن تعرب عواملها، ثم يجب فى عوامل عواملها إلى ما لا نهاية له، وهذا بين الفساد، فلما بين فساد هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل، وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل، فحروف المعانى من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر"(١٠٩).

وبعد ذلك توقف الزجاجى أمام رأى الكوفيين وملخصه "أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزلته عن أصله"(١١٠).

وقدم "الفراء والكوفيون أدلتهم على صحة ما ذهبوا إليه، ومن ذلك:

١- أن اختلاف الأسماء من حيث المعنى واستحقاقها للإعراب من أجل ذلك موجود فى الأفعال، وذلك لما يدخلها من المعانى المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة، فكان قولنا "يقوم زيد" يحتمل معنى "قائم" وتأويل "سوف" يقوم على الاستقبال، فأشبهت الأفعال المستقبلة الأسماء لاختلاف معانيها التى يلزمها التصريف من أجلها، كما قالوا "فلان يطيع الله"، فأمكن أن تقع (يطيع) على زمان متصل ويطول إلى انقضاء الفاعل. وقالوا "هو يحرص على ما نفعه"، فيقرن بوقت يجوز ألا ينقضى إلا بانقضاء الفاعل، فهو من هذه الجهة كالاسم الذى يلزم المسمى ولا يزايله، فكان مستحقاً للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء..

٢- أن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معانى الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة ومنفية ومجازى بها ومأموراً بها، ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والذكر والأنثى"(١١١).

ثم رد الزجاجى على أدلة الكوفيين ورجح رأى البصريين(١١٢).

---

(١٠٩) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦٨.
(١١٠) السابق، ص٧٨.
(١١١) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦٨ وما بعدها.
(١١٢) الإيضاح فى علل النحو، ص٨٠ وما بعدها.

الفصل السادس

الأصل والفرع فى الأبواب النحوية والصرفية

١- يرى النحاة أنه لا يجب أن يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله، ولذلك حملوا النصب على الجر فى جمع المؤنث "وإن كان فتح التاء ممكناً، لكن عدلوا عن فتحها مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل فيما لزم الأصل من الحكم، وذلك أن المؤنث فرع على المذكر، وجمعه فرع على جمع المذكر، والجمع الصحيح المذكر قد استقر أن نصبه محمول على جره، فهما مشتركان فى الياء، فشركوا بين نصب الجمع المؤنث الصحيح وجره فى الكسر ليجرى الفرع على حكم الأصل، فتكون عدة أحواله كعدة أحواله، ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله"(١١٣).

٢- وإذا كان الفرع أقل تصرفاً من أصله، فإنه أيضاً ينحط عن درجة هذا الأصل، والدليل على ذلك أن أسماء الفاعلين لما كانت فروعاً على الأفعال "كانت أضعف منها فى العمل، والذى يؤيد عندك أنك تقول: زيد ضارباً عمراً، وزيد ضارب لعمرو، فتكون مخيراً بين أن تعديه بنفسه، وبين أن تعديه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل، فلا تقول: ضربت لزيد. قال الله تعالى: ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا﴾(١١٤)، فعدى الفعل بنفسه. وقال تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(١١٥).(١١٦).

٣- هناك ما يسمى بالعلامة الطارئة، فقولهم: "إن الواو وعلامة التذكير تجوز، لأن التذكير لا يحتاج إلى علامة، إذا كان هو الأصل. والأصول مستغنية بالأوضاع عن "العلامات الطارئة" للفرق، وإنما ذلك أربابه الفرع، ولكن لما كانت الواو مختصة بهذا الجمع دون غيره، وكان باب هذا الجمع أن يكون

---

(١١٣) ابن الخشاب، المرتجل، ص٦٣.
(١١٤) سورة الشعراء/ ٢٠.
(١١٥) سورة البروج/ ١٦.
(١١٦) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٦٩ وما بعدها.

للمذكورين العاقلين فى الأصل، صارت لاختصاصها بها كالعلامة الدالة على التذكير"[١١٧].

٤- مما يتصل بالحديث عن الأصل والفرع ظاهرة "القلب المكانى" وهى من الظواهر الدقيقة فى اللغة العربية وهو "تغيير فى ترتيب حروف الكلمة المفردة عن الصيغة المعروفة لها فى اللغة، بواسطة تقديم بعض الحروف، وتأخير بعضها الآخر.

وهذا القلب له بعض الأمثلة فى اللهجات العامية المعاصرة، ومن أمثلته قولهم فى "مسرح": "مرسح"، والوزن الصرفى كما يأتى:

مسرح = مفعل

مرسح = معفل"[١١٨].

وقد عرض لها النحاة القدماء عرضاً مفصلاً فبحثوا فى أسبابها وفى طرق معرفة (الأصل) الذى صدر عنه هذا القلب. يقول سيبويه فى تصغير المقلوب: "اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل، وذلك لأنه اسم بنى على ذلك كما بنى ما ذكرنا على التاء. وكما بنى قائل على أن يبدل من الواو الهمزة وليس شيئاً تبع ما قبله كواو (موقن) وياء (قيل) ولكن الاسم يثبت على القلب فى التحقير كما تثبت الهمزة فى (أدؤر) إذا حقرت وفى (قائل)، وإنما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء فمن ذلك قول العجاج:

لاث به الأشاء والعبرى

إنما أراد لائث... ولكنه أخر الواو وقدم الثاء. وقال طريف بن تميم العنبرى: (الكامل)[١١٩].

فتعرفونى أننى أنا ذاكم شاكٍ سلاحى فى الحوادث مُعلمُ

---

(١١٧) ابن الخشاب، المرتجل، ص٦٣.

(١١٨) د. محمود ياقوت: الصرف التعليمى، ص٤٩.

(١١٩) انظر: الأعلم الشنتمرى، تحصيل عين الذهب، ص٥٠٨. والجاحظ، البيان والتبيين، ٣/٦٩.

إنما يريد (الشائك) فقلب، ومثل ذلك (أينق) إنما هو (أنوق) فى الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا... وكذلك (مطمئن) إنما هو (طأمنت) فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك (القسى) إنما هى فى الأصل (القووس) فقلبوا كما قلبوا (أينق)..."[١٢٠] والقلب المكانى يطلق عليه فى الدرس الحديث مصطلح Metathesis ويرون أنه ظاهرة تفيد فى معرفة (الأصل) فالإنجليزية القديمة brid قلبت فى الحديثة إلى bird، و urnon قلبت إلى run[١٢١] ومن هذه الظاهرة فى الإنجليزية[١٢٢].

1- aks – ask .
2- waps – wasp.
3- aps – asp.
4- revelant – relevan.
5- prehaps – perhaps.
6- pretty- pretty.

٥- المقصور هو الأصل والممدود فرع، ولذلك يجوز قصر الممدود فى الشعر، ولا يجوز مد (المقصور) عندنا؛ لأن فى قصر الممدود حذف زائد، ورداً إلى أصل، وليس فى مد المقصور رد إلى أصل[١٢٣].

يجوز "قصر الممدود، فيقال فى دعاء "دعا" وفى صفراء "صفرا"، ويقبح مد المقصور: فيقبح أن يقال فى عصا: "عصاء" وفى غنى: غناء"[١٢٤].

وقال ابن هشام: "وأجمعوا (النحاة) على جواز قصر الممدود للضرورة"[١٢٥]؛ لأنه رجوع إلى الأصل؛ وهو القصر، ويكون بحذف الألف قبل الآخر.

قال الشاعر[١٢٦]: (الرجز)

---

(١٢٠) الكتاب، ٣/ ٤٦٥.
(١٢١) wardhaugh, Ronald, introduction to Linguistics, P. 174.
(١٢٢) د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، ص١٤٧.
(١٢٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ٣٨.
(١٢٤) الشيخ/ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/ ١٠٧.
(١٢٥) أوضح المسالك، ٤/ ٢٨١.
(١٢٦) لم ينسب البيت إلى قائل معين.

CamScanner

لابد من صنعا وإن طال السفر[١٢٧].

وقوله[١٢٨]: (الطويل)

وأهل الوفا من حادث وقديم[١٢٩]»[١٣٠].

٦- الأصل فى (الحال) أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو: "راكباً" لمن قال: كيف جئت؟، أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعده إلا حرضاً، أو نائبه عن خبر نحو: ضربى زيد قائماً، أو عن اللفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك، أو منهياً عنها نحو: ﴿لاتَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[١٣١]. وقوله: ﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾[١٣٢]»[١٣٣].

٧- قال ابن السراج: "أصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة؛ لأن المعرفة كان حقها أن تستغنى بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير، فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهى المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة"[١٣٤].

---

(١٢٧) تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولو تحنى كل عود ودبر

وهو من شواهد: التصريح، ٢/ ٢٩٣. وابن سيده، المخصص، ١١١/١٥، ٤٢/١٦.

والشاهد فيه: قصر (صنعا) لضرورة الوزن؛ لأنه ممدودة أصلاً؛ وحكم هذا القصر الجواز. (صنعاء).

(١٢٨) لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(١٢٩) تخريج الشاهد: هذا عجز بيت صدره قوله:

فهم مثل الناس الذى يعرفونه

وهو من شواهد التصريح، ٢/ ٢٩٣، والدرر، ٢١١/٢.

والشاهد فيه: مجئ (الوفا) مقصوراً؛ لضرورة الشعر؛ وأصله: الوفاء بالمد، كما هو معلوم.

(١٣٠) ابن هشام، أوضح المسالك، ٤/ ٢٨١ وما بعدها.

(١٣١) سورة النساء/ ٤٣.

(١٣٢) سورة الإسراء/ ٣٧- سورة لقمان/ ١٨.

(١٣٣) السيوطى، همع الهوامع، ٣٣٤/٢.

(١٣٤) الأصول، ٢/ ٢٢.

٨- إن الجر امتنع فى "الممنوع من الصرف" من قبل أن "ما لا ينصرف فرع فى الأسماء، كما أن الأفعال فرع عن الأسماء، لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل، فلا يكون فى أنحاء إعرابه ما لايدخل الفعل".

"فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحاً، فالفتح فيه بناء إذ لم يكن أن يدخله إعراب لا يدخل فى الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح".

"كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع مالا يدخل الفعل"(١٣٥).

الأصل فى الاسم الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: إحداهما: أنه مشتق، والأخرى: أنه يفتقر إليه"(١٣٦).

الفعل فرع عن الاسم فى اللفظ؛ لأنه مشتق من المصدر؛ والفرع: أضعف من الأصل؛ وفرع عنه فى المعنى؛ لأن الفعل محتاج دائماً إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً؛ والحاجة ضعف. فإذا وجدت فى بعض الأسماء هذه الفرعية، فيعطى حكمه فى المنع من التنوين، ويمتنع تبعاً لذلك، جره بالكسرة، لتآخيهما، فى الاختصاص بالأسماء؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها؛ بشرط ألا يكون مضافاً، ولا مقترناً بأل.

٩- والممنوع من الصرف له صلته بالعلامة والحديث عن الأصل والفرع عند القدماء؛ فإن أصل الأسماء أن تكون نكرات؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل؛ كنقل "جعفر" عن اسم النهر الذى هو نكرة شائع إلى واحد بعينه، فالتعريف المانع من الصرف هو الذى ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين، أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو: شىء وحيوان وإنسان، فإذا

(١٣٥) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢٠١.
(١٣٦) انظر: السيوطى، همع الهوامع، ١/ ٩٤.

علم تأنيثها ركب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث. والثانى: أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً[١٣٧].

١٠- ومما يتصل بالحديث عن المنوع من الصرف قول النحاة بأنه "من الفروع أن يكون الاسم أعجمياً، فالعجمة فرع فى العربية"[١٣٨]. و"الأسماء المعربة فى الصرف وتركه على ضربين.

أحدهما: لا يعتد بعجمته، وهو ما أدخل عليه لام التعريف نحو (الديباج) و(الديوان).

والثانى: ما يعتد بعجمته، وهو ما لم يدخلوا عليه لام التعريف كـ"موسى" و"عيسى""[١٣٩].

١١- يرى (ابن جنى) أنه لا يجب أن يجتمع فى الاسم المؤنث أكثر من علامة تأنيث. قال: "فإن كان فى الاسم المؤنث حذفتها فى الجمع. تقول فى جمع (مسلمة) (مسلمات)، وفى جمع (قائمة) (قائمات)، وكان الأصل مسلمتات وقائمتات فحذفت التاء الأولى، لئلا يجتمع فى الاسم المؤنث الواحد علامتا تأنيث"[١٤٠].

١٢- توقف النحاة أمام الأصل فى الحال، وما خرج عن هذا الأصل اعتبره فرعاً، فأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ كأن يتقدم عليه الحال نحو: "فى الدار جالساً رجل"[١٤١] مثلاً، وأشاروا إلى حق صاحب الحال أن يكون وصفاً، وهو ما دل على معنى وصاحبه كـ"قائم وحسن ومضروب" فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لادلالة فيه على صاحب المعنى.

---

(١٣٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٥٩.
(١٣٨) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٥.
(١٣٩) الجواليقى، المعرب من الكلام الأعجمى، ص٥٣.
(١٤٠) اللمع فى العربية، ص١٠٦.
(١٤١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ٢٥٩ وما بعدها.

وقد كثر مجئ الحال مصدراً نكرة، ولكنه ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل منه "زيد طلع بغتة" فـ"بغتة" مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير "زيد طلع باغتاً"(١٤٢). هذا مذهب سيبويه والجمهور.

١٣- هناك "أصل وفرع فى الصيغ أيضاً، وقد أشار إلى ذلك الكرمانى فقال: "قوله: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة/ ٩٠) وفى آل عمران: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾(٢٤) لأن الأصل فى الجمع إذا كان واحد مذكراً أن يقتصر فى الوصف على التأنيث نحو قوله: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ. وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ. وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ. وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾(١٤٣) وقد يأتى سرر مرفوعات على تقدير: ثلاث سرر مرفوعة، وتسع سرر مرفوعات، إلا أنه ليس بالأصل، فجاء فى البقرة على "الأصل" وفى آل عمران على الفرع"(١٤٤).

١٤- هناك أصل وفرع فى تراكيب الجملة الاسمية، فالأغلب فى الاستعمال تعريف المبتدأ؛ لأن "الأصل" كون المسند إليه معلوماً، وكذا "الأصل" تنكير الخبر، لأنه مسند، فشابه الفعل، والفعل خال من التعريف والتنكير، ولا يصح تجريد الاسم عنهما، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى (العلامة) وهو التعريف، وبقيناه على (الأصل) فكان نكرة- وإنما كان (الأصل) فى الإسناد للفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم. اعلم "أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة(١٤٥).

الأصل "تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد. وتنكير الخبر، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل،

---

(١٤٢) شرح ابن عقيل، ٢/ ٢٥٣.
(١٤٣) سورة الغاشية /١٦.
(١٤٤) شرح المفصل، ٦/ ٣٨.
(١٤٥) الرضى، شرح الكافية، ١/ ١٠٨ وما بعدها، وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٨٥.

والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ والنكرة والخبر"[١٤٦].

١٥- الأصل تأخير الخبر. قال السيوطى: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق"[١٤٧]. والأصل تأخير الخبر[١٤٨].

١٦- أصل "الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة؛ لأن المعرفة كان حقها أن تستغنى بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير، فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهى المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة"[١٤٩].

١٧- أشار سيبويه إلى أن "التصغير" يؤدى إلى رد الحرف إلى أصله[١٥٠]. فذلك لذهاب الثقل فى النطق، فمن ذلك: ميزان وميقات وميعاد، تقول: مويزين، ومويعيد، ومويقيت، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله[١٥١].

١٨- نسب النحويون على غير المنهاج المذكور؛ أى دون الياء المشددة الدالة على النسب، فقالوا – مثلاً- لصاحب الثياب (ثواب)، وهو على وزن (فعال)، وهذا الوزن يعملونه فيما كان صيغة ومعالجة لتكثير الفعل؛ إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجعل له البناء الدال على التكثير وهو (فعال)؛ بتضعيف العين؛ لأن التضعيف للتكثير[١٥٢].

وما كان من هذا ذا شىء، وليس بصنعة يعالجها، أتوا بها على وزن (فاعل)؛ وذلك لأن فاعلاً هو الأصل، وإنما يُعدل عنه إلى (فعال) للمبالغة، فإذا لم ترد

---

(١٤٦) السيوطى، همع الهوامع، ١/ ٣٨٠.
(١٤٧) السابق، ١/ ٣٨٤.
(١٤٨) أبو حيان الأندلسى، ارتشاف الضرب، ١٩٩/٢.
(١٤٩) ابن السراج، الأصول، ٢/ ٢٢.
(١٥٠) الكتاب، ٣/ ٣٢٢، ٤٥٧.
(١٥١) د. محمود ياقوت، قضايا التقدير النحوى، ص٢٧٣.
(١٥٢) د. محمود ياقوت، ظاهرة التحويل فى تصريف الصيغ الصرفية، ص١٨٢.

المبالغة جئ به على الأصل؛ لأنه ليس فيه تكثير، قالوا لذى الدرع: دَارع... [١٥٣].
لذلك إذا أردت أن تكثر الفعل كان للتكثير أبنية، فمن ذلك (فعال)؛ تقول: رجل قتال، إذا كان يكثر القتل فأما (قاتل) فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل[١٥٤].

١٩- يتصل التأويل فى الصيغة الصرفية بـ(العلامة) mark، خاصة ما يندرج تحتها من حديث عن التذكير والتأنيث، ومن المعروف أن العلامة تشكل مبحثا أساسياً فى باب الأصل والفرع، كما أشرنا من قبل. لقد توقف اللغويون أمام الصفة التى يستوى فيها المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث؛ وذلك فى (فعول) حين يكون بمعنى (فاعل)، نحو: رجل صبور، وشكور، وضروب؛ بمعنى: صابر، وشاكر، وضارب. وامرأة صبور، وشكور، وضروب، بمعنى: صابرة، وشاكرة، وضاربة.

كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث ههنا الفرق بين (فعول) بمعنى (فاعل)، وبينه إذا كان بمعنى (مفعول)، نحو: حلوبة وحمولة. قال الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سُوداً كخافية الغراب الأسحمِ

أثبت التاء فى (حلوبة)؛ لأنها بمعنى اسم المفعول (محلوبة) [١٥٥].

٢٠- وإذا كان (فعيل) بمعنى (مفعول) حذفت منه التاء، نحو: كف خضيب، ولحية دهين، والمراد: مخضوبة، ومدهونة. حذفت من (فعيل) التاء، للفرق بينه وبين ما كان بمعنى (فاعل)، نحو: سميع، وعليم.

---

(١٥٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ١٣.
(١٥٤) المبرد، المقتضب، ٢/ ١١٢.
(١٥٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٥٦ وما بعدها. والبيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى.

ونشير إلى أن حذف التاء من (فعول) و(فعيل) إنما يكون عند ذكر الموصوف، وفهم المعنى بذكره، أو ما يقوم مقام ذكره، فأما مع حذف الموصوف، فلا. لو قلت:

رأيت خضيباً

وأنت تريد كفاً، لم يجز[١٥٦]

٢١- هناك حروف وأسماء تستعمل للاستفهام، وحين النظر فى تلك الحروف والأسماء نجد أن هناك أصلاً فى "أسلوب الاستفهام" وسواه هو الفرع، والأصل هنا "الألف" وذلك "لأنها حرف الاستفهام الذى لايزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام فى الأصل غيره"[١٥٧].

يرى النحاة أن (إن) المكسورة الهمزة أصل المفتوحة فرع عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد[١٥٨]. ويرون أن (لما) فرع على (لم) لأنها (لم) فى الأصل، وزيدت عليها (ما)، فصارت فى أكثر الأمر لنفى الأفعال المترقبة كقولك: جئت ولما يركب الأمير. وبكرت ولما تطلع الشمس[١٥٩] والأصل فى حروف القسم الباء[١٦٠] ويرون أن أصل حروف العطف الواو[١٦١].

(١٥٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٥٦ وما بعدها.
(١٥٧) السابق، ٦/ ٧٨، والرضى، شرح الكافية، ٢/ ٢٠١.
(١٥٨) السيوطى، الهمع، ١/ ٥٠١.
(١٥٩) ابن الخشاب، المرتجل، ص٢١٣.
(١٦٠) ابن الأنبارى، أسرار العربية، ص٢٧٥. وما بعدها.
(١٦١) السابق، ص٣٠٢.

ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمـــــة

إن قضية الأصلية والفرعية على جانب كبير من الأهمية، إذ إن كثيراً من قضايا التقدير النحوى يمكن أن ترد إليها، وقد تبين ذلك من خلال هذا العرض؛ كما أن هناك موضوعات دقيقة تدرج تحتها نحو "العلامة" وتلك العلامة- كما سبقت الإشارة- من الظواهر الدقيقة التى تفيد فى التعرف على نوع الكلمة، وذلك، نحو (ما) التى يمكن أن تكون نافية أو اسماً موصولاً أو حرفاً مصدرياً وغير ذلك، والذى يحكم هذا كله العلامة النحوية، هذا بالإضافة إلى بعض الموضوعات الأخرى التى سبقت الإشارة إليها، وهى تؤكد أثر الأصل والفرع فى التقدير، ومن هنا فإن "المنهج الوصفى التقريرى، ليس المنهج الأمثل فى اللغة، وأن قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب فى كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافاً عن المنهج اللغوى السليم"(١٦٢).

هذا، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

١- شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث عن قضية الأصلية والفرعية؛ فقرروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير، يردان الأشياء إلى أصولها؛ وهكذا.

٢- الأصل والفرع من المصطلحات الأصيلة فى الدرس النحوى، فهما من مصطلحات سيبويه التى دارت فى كتابه، ثم انتقلت إلى الجيل التالى من النحاة، حاملة المفهوم نفسه.

٣- إن النحو العربى يلتقى مع علم اللغة الحديث فى مبحث "العلامة" ونقصد بعلم اللغة هنا أصحاب النظرية التحويلية، فقد "عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية فى مواضع مختلفة، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة Marked وتلك التى بلا علامة Unmarked وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هى الأصل، وهى أكثر دوراناً فى الاستعمال، وأكثر تجرداً ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة، فالفعل فى الزمن الحاضر فى الإنجليزية- مثلاً- غير معلم

(١٦٢) د. داود عبده، أبحاث فى اللغة العربية، ص٢٠.

(Jumb- love) بينما الماضى تلحقه علامة Jumbed–Loved (- ed)، والمفرد غير معلم (boy –book) والجمع تلحقه علامة boys, books = S، وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضى فرع، والمفرد أصل والجمع: فرع"(١٦٣).

٤- اهتم التحويليون بالعلامة من جانب آخر حين تحدثوا عن "صناعة المعجم" وبيان الطريقة الدقيقة بصياغة "المداخل المعجمية" lexical entry ويرون أن هذه المداخل يجب أن تحتوى على مجموعة من العلامات هى:

(١) العلامة الصوتية.

(٢) العلامة التركيبية.

(٣) العلامة الدلالية.

٥- قسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وحاولوا أن يضعوا لكل قسم من تلك الأقسام الثلاثة "علامات" تميزه عن سواه، ومن هنا وجدنا علامات للاسم، وعلامات للفعل، وعلامات للحرف، وكلها تعطى الباحث الفرصة لكى يتعرف على نوع الكلمة التى أمامه، وتحت أى قسم تندرج.

٦- المذكر والمؤنث من الفصائل النحوية grammatical categories التى لقيت اهتمام النحاة القدماء، وقد ركزوا فى دراستهم لها على بيان أيهما أصل والآخر فرع عليه، وفى ذلك يقول سيبويه: "إن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد (ذلك)، فكل مؤنث شىء والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكناً عندهم، فالأول هو أشد تمكناً عندهم"(١٦٤).

٧- تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب فى التناكر والإغراب.

(١٦٣) د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، ص١٤٤.
(١٦٤) الكتاب، ٣/ ٢٤٦.

٨- تأنيث المذكر من الضرورات القبيحة التى يلجأ إليها الشعراء؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع.

٩- أصل الأسماء النكرة؛ وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته، لا يختص واحداً من الجنس دون سائره، نحو: رجل وفرس وحائط وأرض. فالنكرة سابقة؛ لأنها اسم الجنس الذى لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، وضعه الواضع للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى؛ لأنه لا شريك له – سبحانه وتعالى- فالتعريف ثان أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حدث عن النكرة لما علم المخاطب عن من الحديث.

١٠- النكرة صالحة لأن تطلق على "الجميع" دون تحديد، فنقول "رجل" مثلاً، فلا يميز هذا القول جنساً دون آخر، إذ إنه صالح لأن يطلق على جميع الرجال، ثم إن "التعريف" دعت إليه الحاجة فى تخصيص إنسان بعينه، أو رجل بعينه دون سائر الرجال.

١١- التنكير أصل والتعريف فرع؛ لأن الأصل فى الإنسان ألا يعرف ثم يكتسب العلم والعرفان بعد.

١٢- المفرد والمثنى والجمع مصطلحات تدل فى النحو العربى على العدد، وقد درس النحاة، ما يندرج تحت المصطلحات الثلاثة من قضايا أهمها الأصل والفرع، وهم يرون أن المفرد هو الأصل، والمثنى والجمع فرعان.

١٣- إعراب المثنى والجمع بالحروف دون الحركات؛ لأنهما فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذى هو الأصل بالحركات التى هى الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التى هى فرع، فأعطى الفرع الفرع، كما أعطى الأصل الأصل، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات.

ضوئيا بـ CamScanner

١٤- توقف النحاة أمام الاسم والفعل من خلال قضية الأصلية والفرعية، محاولين بيان الرأى فى أيهما أصل والآخر فرع عنه فى الناحيتين الآتيتين:

١- الأصل فى الاشتقاق (derivation).

٢- الأصل فى الإعراب.

١٥- المقصور هو الأصل والممدود فرع، ولذلك يجوز قصر الممدود فى الشعر، ولا يجوز مد (المقصود) عندنا؛ لأن فى قصر الممدود حذف زائد، ورداً إلى أصل، وليس فى مد المقصور رد إلى أصل.

١٦- يتصل التأويل فى الصيغ الصرفية بـ(العلامة) mark، خاصة ما يندرج تحتها من حديث عن التذكير والتأنيث، ومن المعروف أن العلامة تشكل مبحثاً أساسياً فى باب الأصل والفرع.

١٧- هناك ما يسمى بالعلامة الطارئة، فقولهم: "إن الواو علامة التذكير تجوز لأن التذكير لا يحتاج إلى علامة، إذا كان هو الأصل. والأصول مستغنية بالأوضاع عن "العلامات الطارئة" للفرق، وإنما ذاك أمر بابه الفرع، ولكن لما كانت الواو مختصة بهذا الجمع دون غيره، وكان باب هذا الجمع أن يكون للمذكورين العاقلين فى الأصل، صارت لاختصاصها به كالعلامة الدالة على التذكير.

١٨- أصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة، لأن المعرفة كان حقها أن تستغنى بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير، فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهى المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة.

١٩- الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق.

٢٠- يرى النحاة أنه لا يجب أن يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله.

٢١- الفرع ينحط أبداً عن درجة الأصل .

٢٢- الألف أصل باب الاستفهام .

٢٣- الواو أصل باب العطف.

ضوئيا بـ CamScanner

٢٤- الباء أصل حروف القسم.

٢٥- لقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية فى مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ "ذات العلامة" marked، وتلك التى بلا علامة unmarked، وقرروا أن الألفاظ "غير المعلمة" هى الأصل وهى أكثر دوراناً فى الاستعمال، وأكثر "تجرداً" ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة.

تم بحمد الله وتوفيقه

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية :

د. إبراهيم السامرائى:

١- التطور اللغوى التاريخ، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

د. أحمد سليمان ياقوت:

٢- دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى، دار الناشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٠م

الأعلم الشنتمرى (يوسف بن سليمان بن عيسى):

٣- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٤- النكت فى تفسير كتاب سيبويه، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):

٥- أسرار العربية، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩٣م.

٧- البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

ابن الأنبارى (أبو بكر محمد بن القاسم):

٨- المذكر والمؤنث، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م- ١٩٩٩م.

ابن التسترى (أبو الحسن سعيد بن إبراهيم التسترى الكاتب):

٩- المذكر والمؤنث ، تحقيق/ أحمد عبد المجيد هريدى، الخانجى، القاهرة- دار الرفاعى، الرياض، ١٩٨٣م.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

١٠- البيان والتبيين، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الطبعة الثالثة، د. ت.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى):

١١- الخصائص، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

١٢- سر صناعة الإعراب، تحقيق/ مصطفى السقا وآخرين، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، الحلبى، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٣- اللمع فى العربية، تحقيق / حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٤- المذكر والمؤنث، تحقيق د. أحمد الغريب، التركى، طنطا، ١٩٩٢م.

الجواليقى (أبو منصور موهوب بن أحمد):

١٥- المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

أبو حيان الأندلسى:

١٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق/ د. مصطفى النحاس، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

خالد الأزهرى :

١٧- التصريح بمضمون التصريح، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابى، القاهرة، د. ت.

ابن الخشاب :

١٨- المرتجل، تحقيق/ على حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

د. داود عبده:

١٩- أبحاث فى اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

الرضى (رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى):

٢٠- شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى):

٢١- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق):

٢٢- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):

٢٣- الكتاب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.

السجستانى (أبو حاتم):

٢٤- التذكير والتأنيث، تحقيق د. إبراهيم السامرائى، بغداد، ١٩٦٩م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل):

٢٥- الأصول فى النحو، تحقيق/ عبد الحسين الفتلى، بغداد، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٢٦- الموجز، تحقيق مصطفى الشويمى وبن سالم دامرجى، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٥م.

د. سيد أحمد أبو حطب:

٢٧- أساسيات اللغة العربية، مطبعة السلام، كفر الشيخ، ٢٠٠٤م.

ابن سيده:

٢٨- المخصص، طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ.

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن بكر):

٢٩- الأشباه والنظائر فى النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

ضوئيا بـ CamScanner

٣٠- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.

الشنقيطى (أحمد بن الأمين):

٣١- الدرر اللوامع، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.

الصبان (محمد بن على الصبان):

٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه، القاهرة، د.ت.

عباس حسن:

٣٣- النحو الوافى، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٩٦م.

عبد العزيز بن جمعة:

٣٤- شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، مكتبة الخريجى، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

د. عبد المنعم سيد عبد العال:

٣٥- جموع التصحيح والتكسير فى اللغة العربية، الخانجى، القاهرة، د.ت.

د. عبده على الراجحى:

٣٦- التطبيق الصرفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

٣٧- دروس فى كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

٣٨- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٣٩- النحو العربى والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

ابن عصفور الإشبيلى (أبو الحسن على بن مؤمن):

٤٠- شرح جمل الزجاجى، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، العراق، ١٩٨٠م.

٤١- ضرائر الشعر، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ابن عقيل):

٤٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا):

٤٣- المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٦٩م.

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد):

٤٤- المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٥م.

ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبى بكر):

٤٥- بدائع الفوائد، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٩م.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد):

٤٦- المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادى، الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

٤٧- المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

د. محمود سليمان ياقوت:

٤٨- الصرف التعليمى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

٤٩- ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

٥٠- قضايا التغيير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

٥١- معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

د. محمد أحمد العمروسى:

٥٢- أثر الأحكام النحوية فى الفروع الفقهية، دراسة نظرية تطبيقية، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

مصطفى الغلاييني:

٥٣- جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه د. محمد عبد المنعم خفاجى، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.

المفضل بن سلمة:

٥٤- مختصر المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٩م.

أبو موسى الحامض:

٥٥- ما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٧م.

نصر أبو زيد- سيزا قاسم:

٥٦- أنظمة العلامات فى اللغة والأدب والثقافة - مدخل إلى السيميوطيقا، دار إلياس العصرية، د. ت.

ابن هشام (جمال الدين عبد ربه بن هشام الأنصارى):

٥٧- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعى، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٥٨- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٣م.

ابن يعيش(موفق الدين، أبو البقاء، يعيش بن على بن يعيش النحوى)

٥٩- شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، د. ت.

CamScanner ضوئيا بـ

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Grinder and Elgin:

60- Guide to transformational grammars, U. S. A., 1973.

Millier:

61- Modern English syntax, London, 1971.

Palmer:

62- Grammar, Penguin books, 1983.

Roderick and Rosenbaum:

63- An introduction to transformational grammer, U. S. A., 1970.

Wardhaugh, Ronald:

64- Introduction to linguistics, Mc Graw Hill book company, New York, 1972.

Saussure:

65- Course in general linguistics, taranslated by wade Baskin,

ضوئيا بـ CamScanner